موقف الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني من المقاومة الجزائرية (1808 - 1839م)

أ. منصور حكيمة
باحثة بالمركز

مقدمة

سقطت الجزائر تحت وطأة الاحتلال الفرنسي في 5جويلية1830م، بعد الحصار البحري المفروض عليها منذ عام 1827م، هدفت فرنسا من وراءه إلى إنهاك القوى السياسية والاقتصادية الجزائرية والقضاء عليها، مع تشديد الخناق وعزل الجزائر عن العالم الخارجي.

غير أن الاستراتيجية العسكرية الفرنسية، لم تكن تتوقع رد الفعل القوي والمباشر للجزائريين منذ الوهلة الأولى لوقوع الاحتلال، حيث انتشرت المقاومة بنوعيها السياسي والعسكري بقوة في معظم ربوع الوطن، ومن أبرز هذه الثورات نذكر مقاومة الشرق تحت قيادة الحاج أحمد باي ومقاومة الغرب بقيادة الأمير عبد القادر بن محي الدين الجزائري.

1- موقف الحاج أحمد باي من الاحتلال الفرنسي :

بعد احتلال قصبة الجزائر، طلب قائد الحملة الفرنسية دي بورمون (De Bourmont) من الحاج أحمد باي الاستسلام والاعتراف بسيادة فرنسا على الجزائر، مقابل حفاظه على منصب باي لإقليم الجزائر وأن يلتزم بدفع اللازمة التي كان يدفعها من قبل إلى حسين باشا داي الجزائر المخلوع، غير أن أحمد باي بعد التشاور مع أعضاء ديوانه رفض هذا العرض، على أساس أنه تسلم سلطته الشرعية من داي الجزائر بتزكية من سكان الإقليم [1]، وأن الدولة العثمانية هي الطرف الأساسي في هذه الوساطة ولن يقبل أي عرض خارج هذا الإطار،

كما رفض أحمد باي بعد سقوط الجزائر، ما عرضه عليه مصطفى بومزراق [2] من منحه لقب باشا مع إرساله إليه قفطان الباشوية.

فشل دي برمون في إغراء الحاج أحمد باي، فجاءت مساع أخرى من طرف الجنرال كلوزيل (Clauzel) الذي راسل أحمد باي مقترحا عليه الاستسلام مقابل الاعتراف به كحاكم للإقليم الشرقي، مع التزامه بما كان يدفعه من اللازمة للداي حسين وعلى هذا الأساس سيرسل له قفطان الشرف باسم ملك الفرنسيين [3].

كان الحاج أحمد باي يعتقد أن سلطته مستمدة من الشعب ومن السلطان العثماني فجمع الديوان للرد على كلوزيل فجاء رد الأعضاء بالرفض القاطع [4] على أساس أن قسنطينة تابعة لباشا الجزائر وتمتثل لأوامره وأن الجزائر بدورها تابعة لسلطان استانبول : **"ولقبول الصلح المقترح علي يجب، أولا أن أحصل على موافقته، والإجابة الوحيدة هي أن نخبر الفرنسيين بأننا نستشير السلطان ثم نرفع الإرادة السنية بكل سرعة إلى الجنرال"**، وفي الوقت الذي كان الحاج احمد ينتظر رد السلطان محمود الثاني، أمر الجنرال كلوزيل بعزله من منصبه [5] كما قام بإبرام معاهدة مع باي تونس في 18 ديسمبر 1830 م ليصبح بمقتضاها مصطفى أخو باي تونس عندئذ، بايا على قسنطينة من أجل القضاء على مقاومة أحمد باي وإفشالها. المشروع لم ير النور نظراً لصمود أحمد باي بينما طبق في بايلك الغرب بعد سقوط وهران.

وجد أحمد باي نفسه بين ناريين، النار الأولى هي مساعي فرنسا للقضاء على المقاومة في الشرق الجزائري والتوسع فيه، والنار الثانية هي الموقف المتواطئ لباي تونس مع فرنسا للاستحواذ على الشرق الجزائري، الأمر الذي رفضه بشدة الباي أحمد وديوانه وهذا ما نلتمسه من خلال الرسائل التي كان الباي أحمد يبعث بها إلى الباي التونسي مؤكدا له أن لاحق له في تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، وأن السلطان محمود الثاني هو المقرر الوحيد الذي بإمكانه فعل ذلك [6].

تقلد أحمد باي لقب الباشا كما قام الباي بضرب السكة باسمه وباسم السلطان العثماني محمود الثاني، ثم قرر إعلام سيده السلطان بكل ما يجري في الايالة حيث بعث إليه مرسول (علي بن عجوز) أحد أعيان قسنطينة بمرافقة الحاج مصطفى إلى استانبول. [7]حمل الوفد إلى السلطان موقف الإدارة العامة من حكم أحمد باي الذي نعتته بالعادل ونفت عنه الاستبداد والظلم والخروج عن الطاعة التي وصفه بها باي تونس لدى السلطان محمود الثاني [8].

في هذه الأثناء كانت فرنسا تسعى للتوسع على حساب السواحل الجزائرية التي كانت تعتبرها منطقة ذات أهمية جيوإستراتيجية، خاصة في فك العزلة على النشاط التجاري في المنطقة، ولحماية وتأمين تجارتها وصيد المرجان [9].

احتل الجنرال دامريمو (Damrémont) عنابة في شهر أوت 1831م. كان الباي أحمد مشغول بتصفية تمردات بعض القبائل داخل القطر القسنطيني، وبعد انتهائه من ذلك مباشرة حول اهتمامه صوب عنابة التي يعتبرها جزءً من بايلكه [10]. ومن أجل استرجاعها قام أحمد باي بإرسال مبعوث وهو صالح بن أبي أحمد إلى سكان مدينة عنابة من أجل التعاون معه للدفاع عن المدينة واسترجاعها، غير أن التواطؤ والخيانة سمحت في النهاية باحتلال المدينة.

أ-موقف السلطان محمود الثاني من مقاومة الحاج أحمد باي :

تلقى السلطان محمود الثاني في شهر أوت 1833م، من حمدان بن عثمان خوجة الذي كان مقيما في باريس عريضة [11] تفصيلية، كما سبق الإشارة له، بهدف إحاطة السلطان ببعض المعلومات الخاصة بالوضع العام في ايالة الجزائر، وشهر واحد بعد وصول عريضة حمدان خوجة، راسل أعيان قسنطينة السلطان محمود الثاني [12] كما أرفقت العريضة برسالة شخصية للحاج أحمد باي الذي أكد من خلالها تبعيته للسلطان العثماني محمود الثاني، ووفاءه للدولة العلية طالبا من السلطان منحه لقبالباشوية في الجزائر، حتى يتمكن من القيام بمهامه بكل سيادة، خاصة وأن المسؤولية التي على عاتقه لم تكن بالسهلة، كما أشار في رسالته إلى ضرورة استرجاع مدينة الجزائر من الفرنسيين، ولأجل ذلك لابد له من أن يتمتع بسلطات أوسع مما هو عليه الأمر حاليا، ولن يتم له ذلك بدون رضا السلطان [13].

إن قضية منح الباشوية للحاج أحمد باي لم تكن بالأمر الهين لدى السلطات العثمانية، فمنح هذا اللقب لأحمد باي على قسنطينة يعني اعتراف رسمي بفقدان الدولة العثمانية للجزائر، وهي تحاول الحفاظ على ما تبقى من أراضيها، كما تعتبر نهاية لسلسلة من المفاوضات السياسية التي كانت متواصلة مع فرنسا لاسترجاع الجزائر عن طريق مساعي مصطفى رشيد باشا، وحمدان بن عثمان خوجة بباريس [14] كما تخوفت السلطنة العثمانية من التهديدات الفرنسية في حالة تدعيمها لباي قسنطينة، بالإضافة إلى الأزمة السياسية التي قد تنجر عن ذلك.

اعتبرت فرنسا أن أي تدخل من الدولة العثمانية في الجزائر هو تدخل في شؤونها. في هذه الأثناء قرر الباب العالي إرسال المبعوث مصطفى رشيد باشا كسفير إلى باريس لفتح المفاوضات من جديد بشأن استرجاع الجزائر، وفي نفس الوقت تقرر إرسال كتاب من الوزير العثماني رؤوف باشا إلى الحاج احمد باي يشكره فيها عن موقفه الحازم والوفي للباب العالي، مشجعا إياه على الصمود ومواصلة الكفاح على نفس الوتيرة، مشيرا إلى أنه يريد مساعدته، غير الدولة العثمانية في هذه المرحلة في سلم مع معظم الدول المسيحية وليس بإمكانها إيقاف مسار الصلح بدون سبب قوي يستدعي ذلك، ومن أهم ما ورد في هذا الكتاب : "**... إذا قدمت لكم اقتراحات جديدة، فأجيبوا بتملص، وأوضحوا بأنكم من رعايا القسطنطينية، وبأنه لا يمكن أن تتفاوضوا إلا عن طريقي، خاصة أن تحيطوني علما بجميع الاقتراحات التي**

تعرض عليكم، وابقوا في طاعتي، ولا تبرموا السلم إلا إذا أمرتكم بذلك، ولا تقلقوا فإنني مهتم بكم" [15].

كان أحمد باي ينتظر ويأمل في أن يكون رد السلطان محمود الثاني أكثر قوة وعزم، غير أنه تفاجأ وتأسف لهذا الّرد الذي جعله يفكر في طلب المساعدة من انجلترا عن طريق قنصلها في الجزائر سان جون (Saint John) [16] ما دامت الدولة العثمانية غير قادرة على الدفاع عن ممتلكاتها في إفريقيا.

بعد احتلال عنابة في عام 1832 م وفشل المحادثات مع الطرف الفرنسي الممثل في شخص الدوق دي روفيقو حول بايلك قسنطينة، تأكد أحمد باي من صعوبة مهمته إزاء التوسع الاستعماري الفرنسي المفروض على المنطقة. وبعد اضمحلال السلطة في الجزائر، وجد أحمد باي نفسه يواجه مخططات الدولة الفرنسية لوحده، وبالرغم من ذلك ظل أحمد باي وفيا للباب العالي، وهذا بدليل الرسائل التي كان يبعث بها للدوق دي روفيقو [17] والتي من خلالها يعلن عن رفضه لجميع العروض الفرنسية بدون وساطة العاهل العثماني محمود الثاني، وأنه من واجبه إبلاغ الباب العالي بجميع مايحدثفي الايالة من أجل استقطاب اهتمام السلطان وكسب مساعدته وتوجيهاته [18].

وبعد عامين من احتلال عنابة وصل جواب من السلطان محمود الثاني لأحمد باي عن طريق رسالة يعلن فيها السلطان عن شجاعة أحمد باي مطالبا إياه بمواصلة الجهاد ريثما تصله من استانبول الإعانات التي طلبها، وردا على هذه الرسالة قرر احمد باي إرسا لأحد أعوانه، وهو المدعو بلهوان، إلى استانبول، يحمل رسالة إلى الوزير رؤوف باشا من أجل طلب

النجدة والمساعدة والإمدادات لفك النزاع على قسنطينة، لذلك قرر محمود الثاني إرسال أحد رجاله الأمناء، وهو كامل باي، من أجل التحري واطلاعه على كل ما يحدث هنالك.

وفي هذه الأثناء كان حمدان بن عثمان خوجة يلعب دور الوساطة بين الدوق ديروفيقو (Le Duc De Rovigo) والحاج أحمد باي [19]، من أجل حل الأزمة بين الطرفين، وكان أحمد باي واثقا في فشل حمدان خوجة في مساعيه السلمية، لأنه كان متأكدا من سوء النوايا الفرنسية.

أبلغ حمدان بن عثمان خوجة من خلال المهمتين التي قام بهما حاملا رسالتين موجهتين إلى أحمد باي والتي كانت تتضمن شروط الجانب الفرنسي المرتبطة باستسلام باي قسنطينة مقابل إبقائه في الحكم ومقابل دفعه لتعويضات الحرب التي قدرت بـ ثلاثة ملايين فرنك وكذا ضريبة سنوية، مقابل اعتراف فرنسا به بايا على قسنطينة، جمع الباي أعضاء ديوانه بحضور حمدان خوجة، وتم الاتفاق على دفع اللازمة بشرط أن تعيد فرنسا الأراضي التي احتلتها من الإقليم ولا سيما ميناء عنابة، وإقامة قنصل فرنسي في عنابة وعدم القدرة على دفع ضريبة الحرب، غير أن الباي بقي مصمما على أن هذا كله مرهون بموافقة السلطان العثماني الذي يجب على الفرنسيين الاتصال به مباشرة.

حمل حمدان خوجة رد أحمد باي وأعيان قسنطينة إلى الدوق دي روفيقو ثم رجع برسالة أخرى تحتوي على شروط

جديدة منها الالتزام بدفع 50.000 دورو واللازمة السنوية وتعهدت فرنسا بالحصول على القفطان للحاج احمد باي من استانبول، بشرط أن تبقى حاميتها العسكرية في كل من عنابة وقسنطينة، ويظل ميناء عنابة في حوزتها [20]. لم يقبل أحمد باي هذه الشروط وعرض على الفرنسيين التفاوض مع الطرف العثماني في استانبول [21] حيث جاء رده كالتالي : " **... بيد أننا ننذركم بأننا لا نستطيع إبرام أي أتفاق نهائي دون إعلام السلطان محمود الذي هو سيدنا ، ... إن التفاوض اليوم بدون رضاه، يعتبر عملا صبيانيا يفند كتاباتنا. وعليه يجب أن نكاتب القسطنطينية**" [22].

راسل الحاج احمد باي وزير البحرية العثمانية طاهر باشا ليذكره بالعلاقة الروحية والدينية المقدسة التي تربط الجزائر بالدولة العثمانية، هذه الصلة زادت من ارتباط الجزائر بالباب العالي الذي من واجبه الدفاع عن رعاياه في هذه البلاد [23].

تيقنت الدولة العثمانية من فشل المفاوضات السياسيةمع فرنسا لحل الأزمة الجزائرية، لذا قامت بإرسال كامل باي [24] مبعوث السلطان محمود الثاني إلى قسنطينة في شهر جويلية عبر تونس حاملا معه التعليمات المتعلقة بمهمته [25].

تمحورت مهمةالمبعوث العثماني في إيفاد الباب العالي بما يحدث في قسنطينة، إلى جانب التأكد من إدعاءات باي تونس على الباي أحمد، كما أكد كامل باي للأعيان قسنطينة وعلى رأسهم أحمد باي أن نوايا السلطان محمود تدعو إلى الالتزام بالإيمان والتحلي بالصبر والاتحاد وعدم قبول أي شرط

دون الرجوع إليه، كما أشار في تدخله أن السلطان في هذه الأثناء يسعى لإبرام الصلح للحفاظ على المقاطعة بحوزته بصفة نهائية [26].

لما انتشر خبر مهمة كامل باي في استانبول، قامت السلطات الفرنسية بسلسلة من النشاطات الدبلوماسية، حيث اعتبر وزير خارجية فرنسا هذه المهمة بمثابة اعتراف غير مباشر لأحمد باي، وهي بمثابة مساعدة معنوية لسكان قسنطينة ستمنحهم القوة من أجل التصدي للفرنسيين ومواصلة الحرب دفاعا عن أرضيهم. حاولت فرنسا إفشال مهمة كامل باي لما أمرت باي تونس بعدم السماح له العبور إلى قسنطينة عن طريق تونس [27].

في هذه الأثناء كان الجنرال كلوزيل يعد العدة في عنابة للهجوم على قسنطينة، فوقع الهجوم الأول في نوفمبر 1836 م وبعد الانتصار الذي حققه أحمد باي كتب عدة رسائل للسلطان محمود الثاني منها تلك التي نقلها سي الطاهر باشا طرابلس، يبلغه فيها بكل ما يجري ويطلب منه المعونة في حالة هجوم جديد، كما ذكره بولائه للباب العالي فجاء جواب السلطان عن طريق رسالة كتبها شرف أفندي أهم ما جاء فيها : "... **إننا ندرك جيدا أن الكافر سيهاجمكم من جديد، ونخبركم أننا لن نبخل عليكم بمعونتنا، وسنرسل إليكم عددا كافيا من الجنود والمدافع ومن المختصين في المدفعية** [28]. بالفعل تم [29] إرسال أربع بواخر مشحونة بالجنود الأتراك وعلى متنها 12 مدفعا و150 من المختصين في المدفعية وما يتبع ذلك من عتاد [30]، غير أن هذه

الإمدادات التي وصلت إلى تونس ولن تصل إلى قسنطينة بسبب تدخل أحمد باي تونس الذي سمح بإنزال المدافع بيد أنه لم يسمح بنزول الجنود الأتراك ليلتحقوا بالجزائر تخوفا منه لأي تدخل فرنسي ضد بلاده، فكتب رسالة إلى أحمد باي قسنطينة ليتأسف له عن موقفه الذي سببه الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة وأن الأولوية بالنسبة له هي حماية سكان تونس من كل سوء كما يسعى إلى الحفاظ على العلاقات الطيبة مع الفرنسيين [31].

وعلى اثر الانتصار الأول، اقترح النقيب الفرنسي فولتز (FOLTZ) إبرام الصلح مع أحمد باي [32] فكانت شروط الصلح قاسية، فرفضها أحمد باي ووجدت محاولات أخرى للصلح مقابل دفع غرامة والسماح للحامية الفرنسية احتلال قصبة قسنطينة بالمقابل تترك السيادة للباي على بعض المناطق غير أن الباي والديوان ظلوا متمسكين بمواقفهم الأولى [33] الرافضة لأي اتفاق مجحف، وحاول الباي الاتصال بطاهر باشا في تونس ثم بمن خلفه في الحكم مثل حسين باشا ونامق باشا، طالبا منهما التوسط لدى الباب العالي من أجل مساعدته لصد العدو الكافر والحفاظ على الدين الإسلامي في هذه البلاد. في هذه الأثناء كانت الدبلوماسية العثمانية تشهد نشاطا مكثفا في فرنسا وانجلترا لتفادي وقوع حملة ثانية على قسنطينة، إلا أن كل المحاولات باءت بالفشل [34] كان الباي يدرك تماما أنه لا يملك قوة كافية لمواجهة فرنسا، غير أنه كان يعتقد بأن الحيلة كفيلة بإعطائه بعض التفوق عليها [35]، فكانت النتيجة استعداد الفرنسيين لشن معركة ثانية ضد قسنطينة

والتي ستمكنهم من الاستيلاء عليها نهائيا في 13 أكتوبر1837م .

بعد المصير الذي شهدته قسنطينة، راسل أحمد باي السلطان محمود الثاني لإبلاغه بالمأساة التي ألت إليها البلاد، شاكيا في ذات الوقت عدم اهتمام واللامبالاة به : "**... رفضت التفاوض مع الفرنسيين وظللت أنتظر النجدات التي وعدتم ونيبها، إنني لم أفعل شيئا دون استشارتكم والعمل بنصائحكم، وها أنا الآن طردت من قسنطينة وأصبحت أتجول بين الأعراب، هل هذا هو جزاء ثقتي بكم وهل نفذتم ما وعدتموني به منذ سبعة سنوات... إنني أخبرتكم وعليكم أن تفعلوا ما تريدون**" [36].

ظل أحمد باي وفيا للباب العالي، بدليل أنه رفض التفاوض مع المارشال فالي بعد سقوط قسنطينة، واختار أن يواصل المقاومة بتعبئة الجماهير وتوحيد القبائل ضد التوسع الفرنسي.

2- موقف الأمير عبد القادر من الاحتلال الفرنسي :

بعد سقوط الجزائر العاصمة في أيدي الاحتلال سنة 1830 م، شهد الغرب الجزائري مقاومة باسلة ضد الاحتلال، بعد استسلام الباي حسن [37]، الذي طلب من الشيخ محي الدين استقباله وحمايته، غير أنه لم يتحصل على هذه الحصانة بسبب تخوف ابن الشيخ محي الدين عبد القادر من ردود الفعل المحلية عند انتشار خبر تواجد الباي في القيطنة [38]، الأمر الذي قد يؤدي إلى انتشار موجة سخط شعبي تجعل معظم القبائل يتحولون من

مناصرين للشيخ محي الدين إلى أعداء له. علما أن الباي حسن كان ممثل للطغيان التركي، وغطرسة الإدارة العثمانية، ولم يكن محبوبا من طرف السكان [39] وفي هذا الإطار قال الأمير عبد القادر : **"وهناك سبب آخر لا يقل أهمية يمنع من استقبال الباي في قريتنا القيطنة، إن إعطاء أسرتنا الملجأ إلى ذلك البغيض للجبروت التركي سيفسره العرب على أنه نوع من النسيان الضمني لكل مواقفه الماضية. ونتيجة لذلك فإننا سنجعل من كل القبائل التي تمقت الباي أعداء لنا، وبعبارة أخرى فإن أعداءنا سيكونون هم كل عرب إقليم وهران"** [40].

تمكنت القوات الفرنسية في 4 جانفي 1831 مبقيادة الجنرال دامريمون (Damrémont) من دخول وهران والسيطرة على مينائها، في حين استسلم الباي حسن الذي سمح له بالإقامة في العاصمة ثم نفي إلى الإسكندرية [41].

اعتبر الأمير فشل الداي في التصدي لاحتلال الجزائر بمثابة نكسة وهي بداية نهاية ارتباط الجزائر بالباب العالي، خاصة ونحن ندرك الموقف المعادي للأمير بالنسبة للإدارة العثمانية في الجزائر والتي يحملها مسؤولية وقوع الاحتلال، وكان عبد القادر متخوفا من رجال البايلك الذين لا يعترف بشرعية سلطتهم [42]**، وهذا ما يفسر إلغاءه لجميع الامتيازات التي كانت للأتراك وحتى الكراغلة لأن ذلك في نظره يعد من عوامل فساد المجتمع الجزائري ووجود ثغرة للاحتلال** [43].

أمام الاضطرابات التي عرفها الإقليم الغربي أثناء المرحلة الأولى من الاحتلال الفرنسي، بات من الضروري انقاذ الوضع بالالتحام حول قوة سياسية ودينية لمقاومة وتحرير الأرض المغصوبة، لأجل ذلك قام الشيخ محي الدين بعد لجوء المرابطين

ومعظم القبائل إليه من أجل إيجاد حلول عملية للتصدي للزحف الفرنسي، ألقى هذا الأخير خطابا أهم ما جاء فيه : "**... إن طغيان الأتراك قد كبح وأوهن طاقاتنا، ولكن إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه الآن فإنها ستحطم كل طاقتنا تحطيما... إن النكبات التي تهددنا من الخارج لا تقل خطرا عن تلك التي تتهشنا من الداخل، فهل سنستنجد بالفرنسيين ؟ إن ذلك غير ممكن، وان الاستسلام إليهم فما بالك بالاستنجاد بهم، يعتبر خيانة لواجبنا نحو إلهنا، ووطننا وعقيدتنا...**" [44].

في هذه الأثناء توجهت بعثة جزائرية إلى فاس لطلب الولاء والحماية والدعم من السلطان عبد الرحمن، إلا أن تخوف السلطان المغربي من التهديدات الفرنسية، أدت إلى فشل مشروع الولاء، فبات من الضروري إيجاد سلطة وقيادة محلية قوية، فأشار محي الدين في اجتماع واسع جمعه بأهل القيطنة تنازله عن القيادة إلى ابنه عبد القادر، وتم ذلك فعلا بتاريخ 27 نوفمبر 1832 معن طريق المبايعة. [45] وهكذا أصبح الأمير عبد القادر قائدا شرعيا للمقاومة في الغرب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي. هذه الشرعية منحت الأمير لقب السلطان، وهذا ما يفسر لنا حتما تلك العلاقة غير مستقرة بينه وبين الباب العالي، فمنح الأمير لقب السلطان معناه منحه كل الصلاحيات أي أنه أصبح السيد بدون منازع ومكنت هذه الشرعية الأمير ومنحته القوة والحرية في التصرف والتعامل مع الوضع الجديد بما تقتضيه المصلحة العامة للبلاد والعباد.

عكف الأمير في مسيرته الجهادية إلى الدفاع عن الأرض والملكية وهما عنصران أساسيان في ديمومة المقاومة، كما وصفت مقاومته بالشعبية لأنها تمكنت منذ البداية في جمع شمل كل القوى المشكلة للمجتمع الجزائري من بدو وحضر مما يفسر لنا ذلك التلاحم والتعبئة الواسعة، لذلك تمكنت من الصمود لمدة 17 سنة كاملة، قضاها الأمير حاملا راية الجهاد لتحرير الأرض من الاستعمار الفرنسي.

خاض عبد القادر معارك عدة أهمها معركة خنق النطاح الأولى والثانية ومعركة المقطع بتاريخ 28 جوان 1835 مو معركة سيدي إبراهيم في 26 سبتمبر 1847 م. كما مكنته قوته العسكرية وحنكته السياسية إلى جر العدو إلى طاولة المفاوضات، وأبرز دليل عقده لمعاهدة ديميشال 26 فيفري 1834 معاهدة التافنة 30 ماي 1837م [46]، فكان الأمير يقف حجر عثرة أمام التوسع الفرنسي، وجلوس الطرف الفرنسي للتفاوض معه دليلا كافيا واعترافا رسميا للأمير بسيادة جزائرية.

كانت مقاومة الأمير عبد القادر تهدف منذ إعلانه الجهاد ضد الفرنسيين تأسيس دولة جزائرية حديثة مستقلة تعتمد في أسسها على المرجعية الإسلامية والبنية الوطنية، وتتمتع بجيش عصري، لأن مقاومته اصطبغت بطابع الثورية المبنية على العصبية الدينية.

أ- موقف السلطان محمود الثاني من مقاومة الأمير عبد القادر :

في الواقع أن الحديث عن علاقة السلطان العثماني محمود الثاني بالأمير عبد القادر وموقف هذا الأخير من مقاومة الأمير أمر ليس بالهين، على أساس أننا لم نتوصل خلال مرحلة بحثنا إلى وثائق أرشيفية ومراسلات تؤكد وجود هذه العلاقة. وفي نفس الوقت لا يمكن الحديث عن القطيعة بين الطرفين، وإن وجدت فهي حسب معلوماتنا ترجع إلى الظروف العامة التي كانت تعيشها الدولة العثمانية، وإلى أوضاع الجزائر تحت وطأة الاستعمار، فبينما كان محمود الثاني منهمكا في إصلاح مؤسسات الدولة، ناهيك عن المشاكل الداخلية والخارجية التي واجهته والتي تم الإشارة إليها في الفصول السابقة، واهتمام الأمير عبد القادر بالجهاد وببناء الدولة الجزائرية الحديثة هي أسباب موضوعية كافية لحدوث هذه القطيعة في المرحلة الأولى من مقاومة الأمير، خاصة بعدما علم هذا الأخير بعدم جدوى الاتصال بالباب العالي من خلال تجربة ومساعي الحاج أحمد باي التي باءت بالفشل رغم ولائه التام للسلطنة، لذا لجأ الأمير في طلب الإعانة من السلطان المغربي مولاي عبد الرحمن الذي وعده بالمساندة ضد المسيحيين [47].

يمكن اعتبار المراسلات التي كان الحاج أحمد باي يبعث بها إلى السلطان محمود الثاني، والتي يبين له فيها

موقف عبد القادر المعادي له والمساند للجيش الفرنسي قد غدت هذه القطيعة ووسعت الهواة بين الأمير والسلطان محمود الثاني، هذا ما يفسر لنا تأنيب السلطان والسلك الدبلوماسي ضد الأمير، الذي كتب بدوره رسالة إلى السلطان من أجل الدفاع عن نفسه ضد مآخذ الحاج أحمد باي هذا مقتطف من مضمونها" **لم أكن متفقا مع الفرنسيين، ولم يقع ذلك البتة وحسب مبادئ الإسلام يسمح باستعمال الحيلة والمهادنة مع العدو، وهذا ما قمت به تجاه الفرنسيين..**" [48]

أنكر السلطان محمود الثاني على الأمير اتفاقه مع الفرنسيين بعد أن أنعقد معهم المعاهدتين دي ميشال و التافنة، دون الرجوع للطرف العثماني الذي كان يسعى في نفس الفترة في استانبول وباريس إلى إيجاد حل سياسي لاسترجاع الجزائر. ويتضح ذلك في نشاط السفير العثماني بباريس الذي أبلغ وزير خارجية فرنسا : الكونت مولي احتجاجه على عقد المعاهدة بل وأعطى الأمر للسفير لكي يعمل على عرقلة عقد معاهدة التافنة واعتبر عقد معاهدة مع شيخ العرب مثل عبد القادر يعد عملا منافيا لعظمة فرنسا، على أساس أن الأمير عبد القادر ماهو إلا واحدا من رعاياها [49].

إن موقف الأمير في نظر الساسة العثمانيين يمثل عائقا أمام المساعي الدبلوماسية التي يجرها المبعوثون العثمانيون مع فرنسا للوصول إلى حل يضمن حقوق السلطان محمود الثاني في الجزائر [50]، **لأن تعامله مع الفرنسيين هو اعتراف ضمني بنهاية الحكم العثماني في الجزائر**، إذ أنالأمير يعتبر نفسهالممثل

الشرعي للسيادة الجزائرية. وكان لهذه الخطوة أثر عميق في تراجع المساعي الدبلوماسية العثمانية، إذ اعتبرت الدولة العثمانية تفاوض فرنسا وإبرامها الاتفاقيات مع احد رعاياها تدخلا آخر في شؤونها هذا ما يفسر عدم اعترافها بالمعاهدات المبرمة بين الطرف الفرنسي والأمير عبد القادر بل اعتبرتها خطة دبرتها فرنسا من أجل تفرغها للقضاء على المقاومة في الشرق الجزائري.

لكن رغم الموقف العثماني من سياسة الأمير، إلا أنه لم يقطع الأمير الصلة مع الباب العالي، وكان دوما يراسل حكامه، حسب ماذكره حمدان خوجة على رسائل الأمير بقوله : ... **"فاعتمدنا إشارتك بهذا الرأيالرشيد، استعطفنا سيدنا السلطان عبد المجيد، وعرضنا على حضرته العلياحالنا وعرفنا أفعالنا وأقوالنا لعله ينظر إلينا بعين الرحمة والإشفاق. . "**[51]

سعى الأمير عبد القادر إلى تجاوز تخوفات الدولة العثمانية والعمل لتقوية موقفه في نظر الباب العالي حيث عثرنا على مراسلات عديدة للأمير عبد القادر موجهة إلى السلطان عبد المجيد [52] (ابن السلطان محمود الثاني)، منها الرسالة المؤرخة في 10 ديسمبر 1841 م [53] والتي يعلن فيها الأمير أن التقارب الذي حدث بينه وبين الفرنسيين لم يكن إلا لغرض سياسي وهو مازال متمسكا بولائه للدولة العثمانية [54] فحمل الانكشارية مسؤولية الكوارث والمحن التي سادت في البلاد حيث جاء في رسالته الموجهة إلى السلطان عبد المجيدمايلي : **"وذلك أن الينيشارية (كذا) الذين كانوا بالجزائرعن طاعة أمير المؤمنين**

والدك المرحوم، عاقبهم الله بسوء فعلتهم، وسلط عليهم من لا يرحمهم، العدو الكافر الغشوم. فبدد شملهم، .. وملك القرى والمداين.. وأهل هذا الوطن بالأصالة ضعاف منذ عاملهم عمال الجزائر في السابق بالظلم الكبير... " [55].

اعتبر الأمير، من خلال هذه الرسالة، أن توسع فرنسا في البلاد الجزائرية كان مرده للتعاون الواضح الذي أبداه الكراغلة والحضر مع الإدارة الاستعمارية للحفاظ على تواجدهم في هرم الدولة المستعمرة بغية حفاظهم على مصالحهم الضيقة وذلك كان على حساب المصلحة الجزائرية. كما حاول شرح موقفه للباب العالي بإبراز دوافع عقده الهدنة مع الجنرال الفرنسي دي ميشال باعتبارها عملا ضروريا في صالح المسلمين. بقوله : "**إنه لما رأى الكافر منا تلك القوة والحدة، واحتال في حل عزائمنا، بطلب الصلح مدة، فأجبناه لذلك على شروط علو الإسلام فيها ظاهر مضبوط.** "أما فيما يتعلق بمعاهدة التافنة فإن الأمير أرجعها في رسالته إلى رغبة الفرنسيين وحاجته للاستعداد لمواجهتهم، وقد جاء ذلك بهذه العبارة : "**لما رأى عدو الله (الفرنسيون) ما بلغه من المشقة وما لحقهم من الحصار والقتال. . . طلب الصلح من المسلمين على مال يدفعه للمجاهدين، فأجبناه أن نستريح لمثلها، ونستعد بالسلاح والكراع لنيلها، وجعل الله في ذلك للمسلمين صلاحا ولأمور الدين نجاحا**" [56].

جاء رد السلطان عبد المجيد على رسالة الأمير، بعد مرور فترة طويلة، أكد السلطان في رده على شجاعة الأمير، محثا إياه على مواصلة الكفاح، معتبرا جهاد الأمير دفاعا عن الدين

الإسلامي وعن الدولة العثمانية، كما طلب منه السلطان حفاظا على السرية في المراسلات بين الطرفين الاعتماد على أسلوب الشفرة في تبادل الرسائل [57].

وفي آخر هذا العنصر أردنا الإشارة إلى أن الأمير عبد القادر اختار التوجه إلى دار الخلافة الإسلامية استانبول رفقة عائلته، وهناك خصه السلطان عبد المجيد باستقبال حافل، ثم سار إلى مدينة بورصة [58]، أين سكن في منزل فخم إلى أن وقع فيها الزلزال، فغادرها متجها إلى دمشق، حيث منحه السلطان العثماني عبد المجيد قصرا فسيحا، كما منحته الدولة العثمانية منحة مالية محترمة [59].

منح السلطان عبد المجيد للأمير عبد القادر الصنف الأكبر من الوسام المجيدي [60]، مكافأة له لموقفه الإنساني النبيل أثناء حوادث دمشق وأعرب الأمير عن شكره بقوله :

ولم أر أعظم من نعمة منحت ولم تمن لي في حساب
سأشكرها شكر وقت السرور وأذكرها ذكر وقت الشباب
أيا سابقا بالذي لم يجل بفكري ثوابا ونعم الثواب
كذا فلتكن نعم الأكرمين تفاجي بلا منة أو طلاب [61].

ألم يكن هذا الموقف الحميمي بين الطرفين تعبيرا صادقا عن الصلة الحسنة التي كانت تربط الأمير بالدولة العثمانية وعن الاستمرارية في هذه العلاقة ؟

الهوامش

(1) **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، تقديم وتحقيق وترجمة، محمد العربي الزبيري، ط 2، الجزائر، 1982، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص ص 16- 17.

(2) مصطفى بومزراق : باي التيطري.

(3) أحمد باي، مصدر سابق، ص 20.

(4) أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 136.

(5) أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 21.

(6) Marcel Emerit, «Les Mémoire Dd'Ahmed, dernier Bey De Constantine», In, R. A. No 93, 1949, pp. 77.

(7) أحمد باي، مصدر سابق، ص 24.

(8) أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص ص 137 - 138.

(9) Abdeljalil Temimi, Le Baylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey 1830- 1837. Revue D' Histoire Maghrébine, vol 1, Tunis, 1978.

(10) Abdeljalil Temimi, op, cit, p. 104

(11) للإطلاع على نص العريضة أنظر، التميمي، بحوث ووثائق، مرجع سابق، ص 144.

(12) Abdeljalil Temimi, op, cit, pp. 144 - 145.

(13) أحمد باي، مصدر سابق، ص ص 3- 31.

(14) Abdeljalil Temimi, op, cit, p. 145.

(15) Abdeljalil Temimi, op, cit, p. 143.

(16) دي سولسى فليسيان، **ذكريات رحلة من الجزائر إلى قسنطينة عبر المناطق الجبلية**. تق، وتر، علي تابليت، منشورات تالة، الأبيار، الجزائر، 2008، ص 3.

(17) أبوالقاسم سعد الله،